القرار على العملية السياسية؛ واتجاه دعا الى البقاء في الحكومة والعمل على دفع عجلة المسيرة السياسية الى أمام. وهذا الاتجاه عاد وأيّده الجميع، بعد اقرار الحكومة الاسرائيلية من جديد مبادرة التسوية الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٩.

وكان عبّر عن الاتجاه الاول زعيم حزب العمل، بيرس، الذي أعلن ان «المشكلة ليست في خطاب شامير وانما في القرارات... فباستطاعة شامير ان يقبل املاءات شارون؛ لكن حزب العمل لا يستطيع ذلك. لقد اتفقنا مع شامير على ان هناك نقاطاً يجب عدم ادخالها في المبادرة للحفاظ على قوة تنفيذها» (**عل همشمار**، ٦/٧/١٩٨٩). وشاركه الرأي رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، الذي ردّ، بشدة، على قرارات مركز الليكود، اذ قال: «القرار نسف مبادرة السلام في مهدها، وحوّلها من مبادرة رابين ـ شامير الى مبادرة شامير ـ شارون» (**المصدر نفسه**). وعبّر عن الاتجاه الثاني وزير الدفاع، رابين، الذي قال: «لا أؤيد البقاء في الحكومة بأي ثمن، وينبغي التريث بضعة أسابيع؛ وأرى بقرار مركز الليكود اساءة قاسية جداً لمبادرة السلام». وأضاف: «الغاية التي وجّهت المبادرين الى اتخاذ قرار المركز كانت نسف مبادرة السلام؛ وهذا يشكل ضرراً كبيراً للمبادرة» (**هآرتس**، ٦/٧/١٩٨٩). أمّا الوزير مردخاي غور، ورئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، فقد كانا الوحيدين اللذين اعتقدا بأنه «لا ينبغي اعطاء اهمية مبالغ بها لقرارات مركز الليكود، لأن قرار الحكومة هو الملزم» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذا الوضع، نشبت خلافات في جلسة وزراء المعراخ بين المطالبين بالانسحاب الفوري والمطالبين بالتريث والتيقن ممّا اذا كان قرار مركز الليكود سوف ينسف استمرار مسار السلام.

وقد جاء في قرار وزراء المعراخ، الذي صاغه وزير الطاقة، موشي شاحل: «اننا نرى في الوضع الذي نتج، في أعقاب قرار مركز الليكود، الذي يشكل رسالة خنوع من قبل شامير لشارون، تغيراً جوهرياً يضرّ باحتمالات مبادرة السلام وبقدرة المعراخ على الاستمرار في المشاركة فيها» (**عل همشمار**، ٦/٧/١٩٨٩).

وفي اجتماع المكتب السياسي لحزب العمل، تمّ تبنّي اقتراح، تلاه بيرس، يدعو الى حل الحكومة الاسرائيلية، كتوصية لمركز الحزب. وقد استمع اعضاء المكتب والكتلة في مبنى الكنيست، في القدس، لأقوال بيرس شديدة اللهجة لصالح الانسحاب من الحكومة؛ اذ قال: «لم ندخل الحكومة لكي نصبح أعضاء فيها، وليس من اجل ايجاد شراكة مع الليكود»، الذي اتهمه بيرس بالتسبّب في حزن يحل بالاجيال لأنه «بدلاً من ان نجرّ الاردن نحو السلام مع اسرائيل، هناك تقارب اردني ـ عراقي وطائرات الدولتين تقوم بطلعات جوية معاً على طول الحدود مع اسرائيل» (**معاريف**، ١١/٧/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين: «ان قرار مركز الليكود يتناقض، عملياً، مع قرار الحكومة. ووفقاً لتعريف الليكود، في جلسة المركز، ليس بالمستطاع بدء مفاوضات مع الفلسطينيين، طالما استمرت أعمال العنف؛ وبهذا لن نستطيع، أبداً، التوصل الى اجراء الانتخابات... واقترح رابين على مكتب الحزب القيام بصوغ موقف معارض من جانب حزب العمل، في اطار منبر مقلّص، على قاعدة مبادرة السلام، والقيام بالتدقيق، خلال مدة محددة، في ما اذا بالامكان التوصل الى نتائج على الأرض». وقال: «اذا رأينا ان ليس باستطاعتنا التوصل الى نتائج مرغوبة، عقب قرار مركز الليكود، والاعلان بأنه لا يوجد موقف مشترك للحكومة، فاننا سوف نستخلص ان لا مبرّر لبقائنا في الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وحول هذا الموقف المتردد الذي اتخذه حزب العمل، علّق احد الصحفيين بأنه «ليس من السهل على حزب العمل القيام باعلان حل الحكومة وفقاً لقراره... لأن مثل هذا الانسحاب سوف يؤدي الى دفع ثمن باهظ... فقرار الانسحاب يخص، أيضاً، الليكود والادارة الاميركية، وكلاهما لم يقل، بعد، كلمته الاخيرة بهذا الصدد؛ ولم يكن الامر صدفة عندما تردد حزب العمل في صوغ اقواله وقراراته لدى انعقاد مكتبه. فالرسالة لم تصل الى رئيس الحكومة. ومركز الحزب لم يعقد على الفور، كما كان ينبغي ان يتصرف حزب يعرف ماذا يفعل... والامور التالية باستطاعتها الحؤول دون فرط المعراخ للحكومة: ١ ـ الاميركيون سيصلون الى البلاد